التراكيب النحوية وعلم الدلالة وتطور المفهوم

الباحث: محمد صابر شاهين عفيفي

الايميل: shaheen٢٠١٣.ms@gmail.com

المخلص (باللغة العربية):

تقوم الدراسات النحوية المتخصصة بدراسة التركيب وصوره وخصائصه، وبيان أنواعه وأقسامه وأقوال القدامى والمحدثين فيه، مع المحاولات الجادة للتفريق بين المصطلحات سواء في تعريف الجملة في القديم والحديث وآراء اللغويين والنحويين فيها، أمثال: ابن جني، والزمخشري، وسيبويه، والسيرافي، وابن هشام، وكذلك آراء إبراهيم أنيس، ومهدي المخزومي، ومحمد حماسة، وإبراهيم السامرائي، ومحمود نحلة وغيرهم، وسرد تلك التقسيمات التي سجلها العلماء وسار على دربها الباحثون والدارسون، وبيان الاتجاهات تبعًا لاختلاف المدارس المؤيدة للأصالة أو الداعية للمعاصرة، أو تلك الاتجاهات المنادية بالجمع بين الأصالة والحداثة، وبيان مدى العلاقة بين الجملة والكلام والتركيب، ودور عملية الإسناد في التراكيب الاسمية والتراكيب الفعلية، وما نتج عن ذلك من علم الدلالة التركيبية التي تعني بالتراكيب وخصائصها الدلالية ومفهوم الدلالة عند المحدثين وتطور هذا العلم، وهذا البحث يتناول هذه الجوانب الأساسية في دراسة الجملة العربية ودراسة خصائص وصور التراكيب النحوية.

Abstract (English)

Syntactic Structures, Semantics, and the Evolution of the Concept.

Specialized grammatical studies delve into the examination of sentence structure, its forms, and characteristics. These studies elucidate its various types and divisions, presenting both traditional

and contemporary perspectives. Significant efforts have been made to differentiate between terms, particularly in defining the sentence in both classical and modern linguistics, and in exploring the views of linguists and grammarians such as Ibn Jinni, Zamakhshari, Sibawayh, Sīrāfī, Ibn Hisham, as well as Ibrahim Anis, Mahdi al-Makhzumi, Muhammad Hamaseh, Ibrahim al-Samarra'i, Mahmoud Nahla, and others. This research also chronicles the classifications recorded by scholars and subsequently followed by researchers and students. Furthermore, it explores the various trends influenced by different schools of thought, including those advocating for traditional approaches, modern perspectives, or a combination of both. The study investigates the relationship between the sentence, speech, and structure, and examines the role of attribution in nominal and verbal constructions. Consequently, the research delves into the field of compositional semantics, which focuses on the semantic properties of structures and the concept of meaning in modern linguistics, as well as the evolution of this field. This research addresses these fundamental aspects in the study of the Arabic sentence and the analysis of the characteristics and forms of syntactic structures.

المبحث الأول: الجملة والتركيب

المطلب الأول: مفهوم الجملة في القديم والحديث

إن الباحث النحوي يتعرض لمفاهيم ومصطلحات نحوية إلزامية يجب بيانها وتوضيحها في بداية بحثه اللغوي ليقف على أهم معانيها؛ ليكوّن الأساسات اللازمة لبناء موضوع بحثه على أسس متينة وقواعد سليمة، وبحثنا اللغوي يختص بالجملة والتراكيب؛ لذا وجب بيان معانيهما في القديم والحديث؛ لإمكانية تحقيق أهداف البحث والوقوف على خصائص التراكيب النحوية، ويجدر بنا بداية توضيح مفهوم الجملة لغة واصطلاحًا.

أولًا: الجملة لغة:

ورد مفهوم الجملة في معاجم العربية بعدة معانٍ كلها تؤدي معنى الجمع والإجمال وضم الشيء إلى الشيء، "والجملة: واحدة الجُمَلِ، وقد أَجْمَلْتُ الحسابَ، إذا رددتَه إلى الجُمْلَةِ"(١)، وهو ما ذكره الزمخشري -أيضًا-: "وأجمل الحساب والكلام ثم فصله وبيَّنه وتعلَّم حساب الجمَّل، وأخذ الشيء جملة."(٢)

وهو ذات المعنى عند ابن منظور في لسان العرب حيث يرى أن: "الجُمْلَة: وَاحِدَةُ الجُمَل، والجُمْلَة: جَمَاعَةُ الشَّيْءِ، وأَجْمَلَ الشيءَ: جَمَعه عَنْ تَفْرِقَةٍ؛ وأَجْمَلَ لَهُ الْحِسَابَ كَذَلِكَ، والجُمْلَة: جَمَاعَةُ كُلِّ شَيْءٍ بِكَمَالِهِ مِنَ الْحِسَابِ وَغَيْرِهِ، يُقَالُ: أَجْمَلْتُ لَهُ الحسابَ والكلامَ"(٣).

ويتفق الفيروز آبادي مع ابن منظور في تعريف الجملة حيث يرى أن الجملة تشمل معنى "جمع الشيء عن تفرقه، والحساب رده إلى الجملة"(٤)، ومنه قوله -تعالى-: {وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ واحدةٗ}(٥).

ثانيًا: الجملة اصطلاحًا:

اختلف المفهوم الاصطلاحي للجملة تبعًا لاختلاف المدارس اللغوية والاتجاهات المؤيدة للأصالة أو الداعية للمعاصرة أو الاتجاهات المنادية للجمع بين طرفي المعادلة والموازنة بين الأصالة والحداثة؛ لذا سنحاول تناول هذه الاتجاهات للوقوف على معنى الجملة محل الدراسة:

الاتجاه الأول: مفهوم الجملة مرادف لمفهوم الكلام

يرى هذا الفريق أنه لا فرق في الاصطلاح بين الجملة والكلام؛ فالكلام عندهم هو الجملة وكلاهما يفيد معنى وكلاهما مركب من كلمتين بينهما إسناد، فابن جني[٦] يرى أن الكلام كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك، وصه، ومه؛ فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام، والجملة عنده هي القول المفيد تام المعنى وهو بذلك يكون بمعنى الكلام عند النحويين؛ فهو يرى أن القول أصله كل لفظ مذل به اللسان، تامًّا كان أو ناقصًا؛ فالتام هو المفيد، يعني الجملة، نحو: صهٍ وإيهٍ، والناقص ما كان ضد ذلك، نحو: زيد، ومحمد، وإن؛ فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا.

ويرى الزمخشري[٧] أن الكلام قائم على التركيب الإسنادي وهو بذلك يعني الجملة، وهذا التركيب جاء من اجتماع كلمتين، والكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف، والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذاك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمى الجملة، وهذا الإسناد سينتج عنه نوعا الجملة: الاسمية والفعلية.

وبتعريف اللغويين للكلام وبيان أنه بمعنى الجملة عندهم جاء موافقًا لتعريف النحويين له –أيضًا– وأنه مرادف للجملة عندهم؛ فابن يعيش في شرح المفصل[٨] يرى أن الكلام عند النحويين عبارةٌ عن كلّ لفظٍ مستقلٌ بنفسه، مُفيدٍ لمعناه، ويسمّى الجملة، نحو: زيدٌ أخوك، وقام بكرٌ، وأن الكلام مركب تركيب إسناد، وهو أن تركّب كلمة مع كلمة، تُنْسَب إحداهما إلى الأخرى فتتكون الجملة.

ويؤكد هذا المعنى -كذلك- ابن منظور عند ذكره معنى الكلام ووصفه له بالاكتفاء وهو عند النحويين الإفادة التي لا يتشوف السامع لما بعدها، وما بعدها يأتي مكملًا لا عمدة؛ بيد أنه فرق بين الكلام وبين القول؛ فجعل الكلام مرادفًا للجملة؛ أما القول فهو جزء من الجملة، ولعله قصد القول الناقص لا التام، فيكون متفقًا في ذلك مع ابن جني في تفريقه بين القول التام والقول الناقص، فيقول: "الكَلَام مَا كَانَ مُكْتَفِياً بِنَفْسِهِ وَهُوَ الْجُمْلَةُ، وَالْقَوْلُ مَا لَمْ يَكُنْ مُكْتَفِيًا بِنَفْسِهِ، وَهُوَ الجُزْءِ مِنَ الْجُمْلَةِ."(٩)

بينما نجد سيبويه يتطرق كثيرًا للحديث عن الكلام في عدة أبواب وعدة مسائل؛ لكنه لا يستخدم مصطلح الجملة رغم سرده للأمثلة الكثيرة القائمة على إسناد الخبر للمبتدأ في الجملة الاسمية، أو إسناد الفعل إلى فاعله في الجملة الفعلية، وإن كان بهذا الربط لجزأي الجملة وذكر الحكم والمحكوم عليه يؤكد معنى أن مصطلح الكلام هو نفسه مصطلح الجملة، فنراه يقسم الكلام من حيث الاستقامة والإحالة والحسن والقبح والصدق والكذب بأمثلة للجمل الاسمية والجمل الفعلية؛ وكذلك لما يصح كونه جملة لوجود عنصر الإفادة أو الاكتفاء وما لا يصح كونه جملة لفقده عنصر الإفادة أو الاكتفاء، ولعله في ذلك أراد -أيضًا- التفريق بين الكلام والكلم والقول التام والقول الناقص، فالكلام "منه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب؛ فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غدًا، وسآتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسٍ."(١٠)

وهذا الذي قرره السيرافي(١١) في شرحه لكتاب سيبويه، حين شرح قوله: المستقيم الحسن والمستقيم القبيح والمحال الحسن والمحال القبيح، وأرجع كل هذا لموافقة النحو والإعراب القائمين على الإسناد في الجملة الاسمية والإسناد في الجملة الفعلية، وبالإسناد تقع الإفادة أو الاكتفاء وهما مفاد الجملة؛ فالمستقيم الحسن، نحو: أتيتك أمس، وسآتيك غدًا؛ لأن ظاهره مستقيم اللفظ، والإعراب غير دالّ على كذب قائله، وكذلك كل كلام تكلّم به متكلّم، فأمكن أن يكون على ما قال، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ غير موضعه، نحو: قد زيدًا رأيت، و كي زيد يأتيك؛ وإنما قبح هذا؛ لأنّ من حكم (قد) أن يليها الفعل، ولا يفارقها؛ لأنها جعلت مع الفعل بمنزلة الألف واللام مع الاسم، فقبح أن يفصل بين (قد)

وبين الفعل بالاسم، و(كي) قد جعلت بمعنى (أن) أو بمعنى اللام، إذا قلت: جئتك كي يأتيك زيد، فهو بمعنى: ليأتيك زيد، ولأن يأتيك زيد، فحكم الفعل أن يليها دون الاسم؛ إذ كانت بمحل أن، فإيلاؤهم إياها الاسم وضع الكلام في غير موضعه فجاء قبيحًا؛ لأنه خالف وجه النحو الصحيح حتى وإن كان المعنى واضحًا؛ بينما نجد نحويًا مبرزًا آخر كالمبرد(١٢) –مثلًا– قد استخدم مصطلح الجملة وأراد ركنيها، وتحدث عن تراكيبها وأقسام هذه التراكيب مع بيان إعرابها ووظائفها، وسرد الأمثلة عليها وزاد وفصّل فيها، كباب الفاعل وباب المبتدأ وأقسام الخبر وغيرها.

فالكلام بهذا ينقسم إلى قسمين حسب الإسناد وعدمه وما يتبعه من إفادة واكتفاء وعليه يكون معنى الجملة مرادفًا للكلام أو القول التام: "كلام ملحون، وكلام غير ملحون؛ فالملحون هو الذي لحن به عن القصد، وكذلك معنى اللّحن، إنما هو العدول عن قصد الكلام إلى غيره، وما لم يكن ملحونًا فهو على القصد، وعلى النحو، ومن ذلك سمي النحو نحوًا."(١٣)

الاتجاه الثاني: مفهوم الجملة مخالف لمفهوم الكلام

أصحاب هذا الاتجاه يرون أن مفهوم الجملة مغاير لمفهوم الكلام؛ فالجملة عندهم أعم وأشمل من الكلام لوجود الإسناد فيها، ولم يشترطوا القصد فيها، فكل كلام يدخل تحت مسمى جملة، وليس كل جملة كلامًا؛ فالكلام شرطه الإفادة والقصد، أما الجملة فقد تفيد أو لا تفيد، فهم يطلقون على المبتدأ مع خبره جملة اسمية، وكذلك يطلقون على جملة الشرط جملة وعلى جملة الصلة جملة وكليهما لا يفيدان معنى مستقلًا.

فابن الحاجب يرى الكلام: "ما تضمّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلَّا في اسمين، أو فعل واسم"(١٤)، وعقب على ذلك الرضي الأستراباذي النحوي وفرّق بين الكلام والجملة تفريقًا واضحًا، فيقول: "والفرق بين الكلام والجملة أنّ الجملة ما تَضمَّنَ الإسناد الأَصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، واسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبّهة، والظرف، مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"(١٥)، ويتّفق ابن هشام مع الرضي في ذلك، حيث يرى أن الجملة أعمّ من الكلام؛ لأنه لا يشترط فيها الإفادة، وقد خصَّ الجملة العربيَّة بباب خاص في (المغني)، وأوضح أن الكلام أخصُّ منها لا مرادف لها، فالجملة عنده:

"عبارة عن الفعل وفاعله، كقامَ زيدٌ، والمبتدأ وخبره، كزيدٌ قائمٌ، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِبَ اللصُّ أو: أَقائمٌ الزيدانِ ؟ وكانَ زيدٌ قائمًا، وظننته قائمًا، ثم يقول: "وبهذا يظهر لنا أنُّهما ليسا رديفين، كما يتوهمه كثيرٌ من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل؛ فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصوابُ أنها أعمُ منه، إذ شرْطُه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملةُ الشرط، جملةُ الجواب، جملةُ الصلة، وكل ذلك ليس مفيدًا، فليس بكلام "[١٦]، والكلام عنده مغاير للجملة؛ حيث يرى الكلام: "هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دل على معنى يحسن السكوت عليه."[١٧]

ويستمر ابن هشام في تفصيل الفرق بين الجملة والكلام مؤكدًا معنى الإفادة والاكتفاء اللذين يحسن السكوت عندهما، فيقول: "لما أنْهيْتُ القول في الكلمة وأقسامها الثلاثة؛ شَرِعْتُ في تفسير الكلام؛ فذكرتُ أنه عبارة عن اللفظ المفيد، ونعني باللفظ: الصَّوْتَ المشتملَ على بعض الحروف، أو ما هو في قوة ذلك؛ فالأوَّل نحو: (رَجُل)، و(فَرَس)، والثاني: كالضمير المستتر في نحو: (اضْرِبْ)، و(اذْهَبُ) المقدَّرِ، بقولك: (أنت)، ونعني بالمفيد ما يصحُّ الاكتفاء به، فنحو: (قام زيدٌ) كلام؛ لأنَّه لفظ يصح الاكْتفاء به، وإذا كَتبت: (زَيدٌ قائم) مثلًا، فليس بكلام؛ لأنَّه وإن صح الاكتفاء به؛ لكنه ليس بلفظ، وكذلك إذا أَشَرْتَ إلى أحَدٍ بالقيام، أو القعود فليس بكلام؛ لأنَّه ليس بلفظ."[١٨]

فكل إسناد بين فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر جملة؛ سواء أكانت هذه الجملة مستقلة أم داخلة في بناء جملة أخرى أكبر منها؛ أما الكلام فلا بد فيه من القصد الدال على الإفادة والاكتفاء؛ فالكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مفيد، واللفظ هو المنطوق لا المكتوب، والمراد بالمفيد: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه ويكتفى به ولا يتشوف السامع إلى كلام بعده ليتم المعنى، والقول: يطلق على الكلمة المفردة، وعلى المركبة بلا فائدة، وعلى المركب المفيد، وبناء على هذا فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، أي: تركيب الكلام إما من اسمين أسند أحدهما إلى الآخر كإسناد (ذاهب) إلى (زيد) في قولنا: (زيد ذاهب)، وإما من اسم وفعل مسند هو إلى الاسم كإسناد (فاز) إلى (التائب) في قولنا: (فاز التائب)، فـ(زيد ذاهب) وشبهه جملة اسمية لتصديرها باسم، و(فاز التائب) وشبهه جملة فعلية لتصديرها

بفعل، وهذا قوله الناظم:

كِلا المِثالَينِ يُسمَّى جُملَه وفيهِمَا الحرفُ يكُونُ فَضْلَه[١٩]

أي: قد يضم الحرف إلى كل واحدة من الجملة الاسمية والفعلية فيكون فيهما فضله، أي: صالحًا للسقوط، بخلاف ما لا يصلح للسقوط فإنه عمدة، والحاصل: أن الكلام لا يستغني عن إسناد، والإسناد لا يتأتى بدون مسند، ومسند إليه؛ فالاسم يكون مسندًا، ومسندًا إليه؛ فلذلك صح أن يتألف بكلام من اسمين دون فعل ولا حرف، والفعل يسند، ولا يسند إليه، والحرف لا يسند، ولا يسند إليه.[٢٠]

أما الشريف الجرجاني فركَّزَ في أثناء تعريفه للجملة على الإسناد، الذي يشمل المسند والمسند إليه، فيرى أن الجملة "عبارة عن مركب من كلمتين، أُسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفاد، كقولك: زيدٌ قائمٌ، أو لم يُفِدْ، كقولك: إنْ يكرمني؛ فإنها جملة لا تُفيدُ، إلا بعد مجيء جوابه؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقًا."[٢١]

والشيخ عبدالقادر الجرجاني في حديثه عن النظم في كتابه دلائل الإعجاز يرى أن الكلام إنما يكون باكتمال طرفي الإسناد، سواء وقعت الفائدة أم لم تقع، فيقول: "واعلم أنَّ ليس النَّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الَّذي يقتضيه علم النَّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم الَّتي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها –هذا هو السبيل– فلست بواجد شيئًا، يرجع صوابه إن كان صوابًا، وخطؤه إن كان خطأ إلى (النظم)، ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك الميزة وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه، وذلك أنَّا لا نعلم شيئًا يبتغيه النَّاظم بنظمه، غير أنْ ينظر في وجوه كل باب وفروقه؛ فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو منطلق، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إنْ تخرج أخرج، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج، وفي الحال إلى الوجوه الَّتي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعًا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع، أو هو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع؛ فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له، وينظر في الحروف الَّتي تشترك في معنى، ثمَّ ينفرد كل واحد منها بخصوصيَّة في ذلك المعنى؛ فيضع كلًا من ذلك في خاص."[٢٢]

والشيخ الجرجاني بذلك يرجع صحة الكلام أو فساده لموافقته أو مخالفته للنحو وصحة الإسناد ووضع الكلمة موضعها في الجملة، وكذلك وضع الحرف موضعه الصحيح، فكل وظيفة نحوية وضعت حيث ينبغي لها أن توضع فنشأ عن هذا الصحة والإفادة، أو الفساد والاضطراب.

أما الفرّاء فقد استعمل مصطلح الكلام في مواضع من كتابه (معاني القرآن) فنجده يخلط بينه وبين مصطلح الجملة فيقول: "وقد وقع الفعل في أول الكلام على اسمه"(٢٣)، وهو بهذا يقصد الجملة الفعلية عندما يقع الفعل في أول الكلام دون أن يذكر مصطلح الجملة.

وكذلك ثعلب في ثنايا كتبه لم يستعمل مصطلح (الجملة) كما استعمله غيره؛ وإنما استعمل مصطلح (الكلام)(٢٤) تارة، ومصطلح (العربية)(٢٥) تارة أخرى.

ولم يخرج الحريري صاحب الملحة عن مذهب من سبقوه ولا من عاصروه؛ فاستعمل مصطلح (الكلام) دون غيره؛ فتراه يقول في شرح ملحة الإعراب في تعريفه الكلام:

حَدُّ الكلامِ ما أفادَ المستمعْ نَحو سَعَى زَيدٌ وعَمْروٌ مُتَّبعْ(٢٦)

فالكلام عنده عبارة عما يحسن السكوت عليه، وتتمّ الفائدة به، ولا يأتلف من أقل من كلمتين؛ فقد اشترط في الكلام الإفادة كما اشترط فيه غيره، ومثَّل بجملتين إحداهما اسمية، وهي: (عمرو متبع)، والأخرى فعلية، وهي: (سعى زيد)؛ معتمدًا فيهما على الإسناد.(٢٧)

أما السيوطي فخالف الزمخشري في قوله: أن الجملة والكلام بمعنى واحد، بينما وافق ابن هشام ومذهبه في التفريق بين الجملة والكلام، فقال: "ذهبت طَائِفَة إِلَى أَن الْجُمْلَة وَالْكَلَام مترادفان وَهُوَ ظَاهر قَول الزَّمَخْشَرِيّ فِي الْمفصل؛ فَإِنَّهُ بعد أَن فرغ من حد الْكَلَام قَالَ: وَيُسمى جملَة، وَالصَّوَاب أَنَّهَا أَعم مِنْهُ إِذْ شَرطه الإفادة، بِخِلَافِهَا قَالَ ابْن هِشَام فِي الْمُغنِي، وَلِهَذَا تسمعهم يَقُولُونَ جملَة الشَّرْط جملَة الْجَواب جملَة الصِّلَة وكل ذَلِك لَيْسَ مُفِيدً، فَلَيْسَ كلَامًا، وعَلى هَذَا فحد الْجُمْلَة القَوْل الْمركب."(٢٨)

وخلاصةُ ذَلكَ نَقولُ إذا كانت الْجُمْلَة مفيدة فهي تسمى كلَامًا، أما إذا كانت غير مفيدة فَتكون في هذه الحالة عبارَة عَن علاقَة إسناد بَين كَلِمَتَيْنِ، فإذا أفاد الإسناد معنى يحسن السكوت عليه تكونت جملَة وكلامًا، وَإذا لم يفد الإسناد معنى يحسن السكوت عليه كان جملَة فَحسب.

ومن هنا وجدنا أقوال العلماء السابقين في الجملة والكلام تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يرى أن مفهوم الجملة مرادف لمفهوم الكلام ولا فرق بينهما، وعلى رأسهم ابن جني.

القسم الثاني: يرى أن مفهوم الكلام يرادف مفهوم الجملة المفيدة فقط، فقد خصص هذا القسم الترادف بين الكلام والجملة بإفادة الجملة للمعنى الذي يحسن السكوت عليه، وعلى رأسهم الشيخ عبدالقاهر الجرجاني والزمخشري وابن يعيش.

القسم الثالث: يرى أن الجملة أعم من الكلام، وعلى رأسهم ابن هشام والشريف الجرجاني.

ومن الجدير بالذكر أن كثيرًا من الإفادة في الكلام لا تقع إلا بالمتممات المجرورة أو المتممات المنصوبة أو التوابع، فقد يتطلب المعنى اتباعًا أو ملازمةً أو اتصالًا حتى يكتمل، كما في جملة الصلة –مثلًا– فقد نقول: (نجح الذي ذاكر بجد)، فلا يمكن الاكتفاء بقولنا: (نجح الذي)، رغم وجود ركني الجملة: (نجح) فعل، (الذي) فاعل وَهُوَ الَّذِي أسندنا النجاح إِلَيْهِ؛ لأن المعنى لا يصح ولا يكتمل إلا بوجود جملة الصلة: (ذاكر بجد).

ثالثًا: مصطلح الجملة عند المحدثين:

اتخذ مفهوم الجملة عند المحدثين مناحي جديدة بناء على تعريفات القدامى لها؛ فبعضهم جاء مؤيدًا للاتجاه الأول، وبعضهم أيد الاتجاه الثاني، ومنهم من جمع بين الاتجاهين معًا.

فالدكتور إبراهيم أنيس يرى أن: "الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلًا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"(٢٩)، فالجملة عنده اصطلاح لغوي، والعادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل فيها، وهو –هنا– يجيز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة، ولم يرَ وجوب الإسناد في تركيب الجملة؛ فهو يرادف بين مفهوم الجملة ومفهوم الكلام.

بينما يتتبع الدكتور مهدي المخزومي[٣٠] الإسناد في الجملة ويتمسك به إلا إذا كان الحذف مسوغًا؛ لسهولة تقدير المحذوف أو العلم به أو وضوحه سواء كان المحذوف مسندًا أو مسندًا إليه، وكذلك يجعل السامرائي[٣١] الإسناد عمود الجملة الاسمية وكذلك الجملة الفعلية؛ فالجملة عنده قضية إسنادية في المقام الأول لا غنى عنها.

والدكتور حماسة قد فصَّل القول في مسألة الجملة والكلام خلال سرد أقوال القدامى وحديثه عن الاتجاهات التي رادفت بين المصطلحين أو التي خالفت بينهما، وبيان أهمية الإسناد الأصلي والإفادة، وهو يرى أن القدامى وفقوا في استخدامهم مصطلح الكلام؛ لأن الكلام يراد به النظام اللغوي المركوز في عقل الجماعة اللغوية، و"لأن الكلام يقصد به النشاط الحي والتنفيذ الواقعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية فكأنهم أرادوا أن يقولوا: إن التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي فائدة يحسن السكوت عليها، ولقد كان تناولهم تحليليًا يهدف إلى فهم التركيب بمعنى أنهم كانوا يتناولون الأبواب النحوية بابًا بابًا، فيدرسون باب الفاعل –مثلًا– دون أن يضعوه تحت عنوان الجملة الفعلية، وذلك لأن الفاعل ليس من اللازم أن يكون في جملة فعلية، فقد يكون الفاعل والجملة الاسمية، وقد يكون الفاعل وليس هناك جملة على الإطلاق، بل مركب اسمي؛ ولذلك يقولون في تعريفهم: ما تقدمه فعل أو شبهه."[٣٢]

أما الدكتور محمود نحلة[٣٣] فيرى أن الجملة ما هي إلا نسق من الكلمات التي وظيفتها تأدية فكرة تامة أو تأدية الإفادة، وهو بذلك يكون متأثرًا بـ (ديو نسيوس ثراكس) عالم الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد، ومؤلف أقدم نحو غربي، وقد يكون الدكتور نحلة معجبًا بهذا الرأي لما وجد فيه من الجمع بين الشكل والمضمون، أو أن الجملة ليست مجموعة من الوحدات المتتالية على مستوى البنية الأفقية؛ وإنما هي بناء متدرج يتكون من طبقات، كل طبقة منها تحت طبقة أكبر منها، في تقسيمات ثنائية حتى نصل إلى الطبقة الصغرى التي لا يمكن تقسيمها"، وهو بذلك يؤكد الرأي القائل أن الجملة متدرجة في مستويات تحليلية متعاقبة على شكل طبقات، وهو الرأي التوزيعي الذي لقى رواجًا كبيرًا عند كثير من المعاصرين أمثال: بلومفيد[٣٤] وأتباعه من أصحاب المدرسة البنيوية، فقد اعتمدوا في تحليلهم اللغوي للملفوظات على المكونات الأساسية المباشرة، وذلك في مستوى لغوي واحد غير أن ذلك أدى بهم إلى العجز عن تناول بعض الجمل والتراكيب وذلك في مستوى لغوي واحد[٣٥]، وإن كان (تشومسكي) يرى أن نظرية (بلومفيد) قاصرة في التحليل؛ لاعتماده على

البنية السطحية للفظ، وهي نظرية غير كافية للوصول إلى المعنى المقصود؛ فالمعنى يحتاج إلى البنيتين السطحية والعميقة معًا، وقد أكد أن المنهج البنيوي وإن كانت له قيمة في تحليل (الفونيمات) و(الموفيمات) إلا إنه قاصر عن التحليل الدقيق للجمل؛ لذا اهتم (تشومسكي) ومدرسته بالجملة وحدها وبالطابع الإبداعي للغة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل

(جان باجيه) يطلق على نظرية (تشومسكي) اسم النظرية البنيوية التحويلية[٣٦]، ولعل هذا السبب –أيضًا– هو الذي جعل المدارس اللغوية المختلفة بداية من (دي سوسير) إلى (تشومسكي) ترى أن اللغة عبارة عن نظام من العلاقات، تبدأ هذه العلاقات من الجملة إلى الكلمة، وتنتهي إلى أصغر وحدة صوتية في اللغة.[٣٧]

ولعل هذا الاختلاف عند القدامى وتتبع بعض المحدثين له في حد الجملة والكلام كان السبب الرئيس في ظهور مصطلحين جديدين، هما:

المصطلح الأول: التركيب

المصطلح الثاني: الدلالة

وهذان المصطلحان هما موضع المبحثين التاليين؛ لذا سنتناولهما بشيء من التفصيل والإيضاح؛ تمهيدًا لدخول البحث مجال التطبيق القائم على الاستقراء والتحليل.

المطلب الثاني: مفهوم علم التركيب وتطوره:

مصطلح يجمع بين مفهوم الجملة ومفهوم الكلام، وقد قامت على أثره كثير من الدراسات اللغوية التركيبية ودراسة خصائص هذه التراكيب ودلالاتها، وهي موضوع البحث الذي بين أيدينا؛ لذا رأيت من الأهمية بمكان تناول تعريف المفهوم في اللغة والاصطلاح وتفنيد أقوال المعاصرين فيه؛ وصولًا لدراسة خصائص التراكيب في شعر المعتمد بن عباد.

أولًا: التركيب لغة: ذكر علماء اللغة عدة معانٍ للتركيب، نلخص هذه المعاني فيما يلي:

١- الجمع والضم:

أصل التركيب من (ركب) وهو جمع الشيء إلى الشيء وضمُّ الشيء للشيء[٣٨]، "وَتَراكَبَ السَّحابُ وتَراكَم: صَارَ بعضُه فَوْقَ بَعْضٍ، ورَكَّبَ الشيءَ: وَضَعَ بَعضَه عَلَى بعضٍ، وَقَدْ تَرَكَّبَ وتَراكَبَ "[٣٩]، و"شيءٌ حَسَنُ التَّرْكِيب"[٤٠]، يعني جيد الجمع والضم بعضه لبعض فلا يظهر فيه اختلال، وهو بذلك ضد التفريق بعد الاجتماع، والإفراد بعد الانضمام، و"رَكَّبَه تَرْكيبًا: وضَعَ بَعْضَه على بَعْضٍ فَتَرَكَّبَ وتَرَاكَبَ"[٤١]، يعني: اجتمع مع غيره ليكون شيئًا أكبر منه وأشد تماسكًا، ثم استخدم المعنى المحسوس.

٢- العلو والاستعلاء:

يأتي من الفعلين (رَكِب) و(رَكَّب) الركب والركوب والمركب والمركبة، يقال: ركب الرجل يركب ركوبًا، (ركب) والركاب: الْمطِي[٤٢]، وكلها دليل على العلو على الدابة أو الماء أو على الطريق، فهي لركوب البحر أو ركوب الإبل أو الدواب، ويقال: ركب البحر، وركب البر[٤٣]، وركب رأسه، أي: علا واستعلى، وركبه الليل وركبه الهم، وأحزن الرجل إذا ركب الْحزن[٤٤]، وركبه الدين، وركب فلان فلانًا، أي: أمره ونهاه، فهو مستعل عليه، وركب السقف، أي: علاه واستعلى به على غيره، وركب الذنب أي: ارتكبه وعلاه[٤٥]، للدلالة على المعنى المعنوي للدلالة على المفهوم المقصود.

٣- النظم والتأليف والتراص:

ورد معنى التركيب في شرح مفهوم الرصّ والتنظيم للأبنية وللأسنان، فكأنه صار مرادفًا له أو من جملة معانيه، نقول: "رَصَصْتُ البُنيانَ رَصًّا إذا ضَمَمْتُ بعضَه إلى بعض، ورجلٌ أَرَصُّ الأسنانِ أيْ رَكِبَ بعضُها بعضًا، ومنه التَّراصُّ في الصفِّ"[٤٦]، و"التركيبُ جمعُ الحروف البسيطة ونظمها؛ لتكون جملة"[٤٧]، و"شيءٌ حَسَنُ التَّرْكِيب"[٤٨]، يعني حسن النظم والتأليف.

ثانيًا: التركيب اصطلاحًا:

إذا كان المعنى اللغوي للتركيب ورد بمعنى الجمع والضم والنظم والتأليف فهو لا يبعد كثيرًا عن معناه الاصطلاحي؛ إذ يعني جمع الكلمات ورصصها رصًا لتكون جملًا، وكذلك نظم المفردات نظمًا وضمها لبعضها

لتؤدي المعنى المراد إيضاحه؛ فالكلام هو: "اللفظ المركب"[٤٩]، والمركب هو: "قول مؤلف من كلمتين أو أكثر لفائدة"[٥٠]، والفائدة قد تكون تامة قائمة على الإسناد، كقولنا: (النجاح في الجد)، أو ناقصة، كقولنا: (الشمس الساطعة)، أو (إن تذاكر دروسك)، والتركيب المقصود للإفادة هو التركيب الإسنادي لا الإضافي أو المزجي أو العدد أو العطفي أو البياني.[٥١]

ويعد المستوى التركيبي أحد المستويات اللغوية الأساسية التي يعني بها الدارسون والباحثون في مجال دراساتهم وأبحاثهم اللغوية، ذلك المستوى النحوي الذي نحلل عنده التراكيب النحوية، وبيان ما فيها من مسند ومسند إليه ومكملات ومتممات، وما حدث لهذا المستوى من تطور دلالي على مستوى الجملة.[٥٢]

ثالثًا: أقسام التراكيب:

اعتنى النحاة قديمًا وحديثًا بالتراكيب وقسموا المركبات إلى أقسام حسب عناصرها أو مدلولاتها:

أقسام التراكيب حسب العناصر:[٥٣]

أولًا: التركب الإسنادي: لوجود الإسناد الأصلي بين جزأيه، فالخبر حكم مسند إلى المبتدأ المحكوم عليه، ومثاله الجملة الاسمية: (العالمُ ماهرٌ)، وكذلك الفعل مسند وفاعله مسند إليه، ومثاله الجملة الفعلية: (قام زيد).

ثانيًا: التركيب التقييدي: بأن يكون بين جزأيه علاقة تقييد، فأحد الجزأين قيد للآخر يقوم عليه ولا يمكن الاستغناء عنه، ولا يكتمل المعنى إلا بالاثنين معًا، ومنه:

المركب الإضافي، كقولنا: عبدالله، وكتاب القراءة.

المركب الوصفي، كقولنا: السعادة الحقيقة، والعلم النافع.

المركب التأكيدي، كقولنا: أقسم بالله لأفعلن، ويمين الله لأذهبن.

المركب الشرطي، كقولنا: إن تفعل تنل، ومن يأت يجز.

المركب الاستدراكي، كقولنا: زيد قوي لكنه جبان، وعمرو غني لكنه بخيل.

ثالثًا: التركيب غير الإسنادي وغير التقييدي، ومنه:

المركب الجار والمجرور، أي من حرف الجر والاسم المجرور بعده، كقولنا: في البيت، وإلى الجامعة.

المركب المزجي، أي من كلمتين صارتا كلمة واحدة، كقولنا: بعلبك، وحضرموت.

المركب الصوتي، أي المختوم بـ (ويه)، كقولنا: سيبويه، وخمارويه.

المركب الضمني، أي: المتضمن للحرف، سواء أكان الحرف حرف عطف، كقولنا: سبعة عشر، يعني: سبعة وعشر، أو حرف جر، كقولنا: بيت بيت، ويد يد، يعني: بيت إلى بيت، ويد في يد.

وهناك تقسيمات أخرى وضعها العلماء للتركيب إضافة أو تفصيلًا للأقسام السابقة، وهي تقسيمات عامة حسب عناصر التركيب أو دلالته، ومنها:(٥٤)

المركب البنائي، والمركب العطفي، والمركب العددي، والمركب التداخلي، والمركب التشابكي، والمركب التصاحبي، والمركب الغائي، والمركب التوقيتي، والمركب الظرفي، والمركب المصدري، والمركب الاسمي، والمركب الفعلي.

المطلب الثالث: أنواع الجمل

إن الشائع المتعارف عليه عند النحويين رغم كل أقسام التراكيب التي ذكرناها سالفًا أن الجملة نوعان، وهما كما قال الجرجاني(٥٥) وغيره:

النوع الأول: الجملة الاسمية، كقولك: زيد أخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر.

النوع الثاني: الجملة الفعلية، كقولك: خرج زيد، وتسمى جملة من فعل وفاعل.

إلا إن هناك أقسامًا أخرى اعتبرها النحويون باعتبار البداية أو باعتبار المحتوى والبنية والشمول.

أولًا: أنواع الجمل باعتبار البداية:

ذكر ابن هشام الأنصاري في كتابه (نكت الإعراب) أنَّ: "الجملةَ تُسَمَّى اسميَّةً إنْ بدأتْ باسمٍ، نحوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)؛ وفِعْليةً إنْ بدأتْ بفعلٍ، نحوُ: (قَامَ زَيْدٌ)"(٥٦)، فالجملة الاسمية هي التي بدأت باسم وانتهت باسم، نحو: (زيد قائم)، وكذلك التي بدأت باسم وانتهت بفعل، نحو، (زيد قام)، ودلالتها على الثبوت والاستمرار، وأما الجملة الفعلية فهي التي تبدأ بفعل، نحو: (قام زيد)، ودلالتها على التجدد والانقطاع.(٥٧)

ثانيًا: أنواع الجمل باعتبار المحتوى والبنية والشمول:

اعتمد أصحاب هذا التقسيم على كلام ابن هشام عن الجملة حسب بنيتها: "وصُغْرى إنْ بُنِيَتْ على غيرِها، ك (قَامَ أَبُوهُ)، مِن قولِك: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)؛ وكُبْرى إنْ كانَ في ضِمنِها جملةٌ كمجموعِ: (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)"(٥٨)، واتبعه ابن جماعة الحموي(٥٩) في شرحه لنكت الإعراب؛ حيث قسم الجمل باعتبار محتواها وبنيتها إلى ثلاثة أقسام أساسية، وهي:

القسم الأول: الجملة الصغرى: وهي التي تبنى على غيرها، بأن تكون ضمن جملة أخرى، نحو: (قام أبوه)، من جملة: (زيد قام أبوه)؛ فـ(قام أبوه) جملة صغرى احتوتها جملة أكبر؛ فهي من حيث الإعراب تقع خبرًا ومبتدأه زيد.

القسم الثاني: الجملة الكبرى: وهي التي يكون في ضمنها جملة، نحو: (زيد قام أبوه)؛ فهي جملة كبرى تكونت من (زيد) المبتدأ، وجملة (قام أبوه) الواقعة خبرًا لـ(زيد).

القسم الثالث: الجملة الوسطى: وهي التي تكون في ضمن جملة وفي ضمنها جملة، فهي جملة وسط جملتين، نحو: (أبوه غلامه منطلق) من جملة (زيد أبوه غلامه منطلق).

ثالثًا: أنواع الجمل باعتبار الإسناد:

تتكون الجملة العربية من مسند ومسند إليه، وقد يكون المسند اسمًا فيتقدم المسند إليه عليه، أي: يتقدم المبتدأ على الخبر؛ فالخبر مسند والمبتدأ مسند إليه، ولا يتقدم الخبر إلا لسبب جوازًا أو وجوبًا، وقد يكون المسند فعلًا فيتقدم في هذه الحالة على المسند إليه، ولا يتقدم المسند إليه عليه إلا لغرض يقتضيه المقام، فالفعل مسند والفاعل مسند إليه،(٦٠) وإن كان هناك من يقسم الجمل باعتبار الإسناد إلى قسمين:(٦١)

القسم الأول: الجمل الإسنادية: وهي تنحصر فقط في الجملة الاسمية والجملة الفعلية، كما مثّلنا.

القسم الثاني: الجمل غير الإسنادية: وهي جمل لا إسناد فيها، ومنها:

جملة النداء، نحو: يا طالب العلم، اجتهد.

جملة المدح: نعم خلقًا الصدق.

جملة الذم: بئس مثوى المتكبرين.

جملة التعجب: ما أجملَ العلمَ!

بينما يرى عباس حسن[٦٢] أن الجملة الفعلية المركبة من فعل وفاعل، أو الجملة الاسمية المركبة من مبتدأ وخبر، وخبرها ليس جملة فهي الجملة الأصلية، ومن هنا جاءت الجملة عنده على أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الجملة الأصلية: وهي التي تقتصر على الإسناد بركنيه فقط.

القسم الثاني: الجملة الكبرى: وهي التي تتركب من مبتدأ وخبر، وهذا الخبر جملة سواء أكان جملة اسمية، أو جملة فعلية.

القسم الثالث: الجملة الصغرى: وهي الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية في حال كون إحداهما خبرًا للمبتدأ.

والجملة كذلك عند حماسة[٦٣] ثلاثة أقسام، لخص فيها أقوال كثير من النحويين بعد أن فصّل رأي الدكتور تمام حسان وغيره، وهي:

القسم الأول: الجملة الإسنادية التامة: وهي التي تعتمد على ركني الإسناد، وهي ثلاثة أنواع:

الجملة الاسمية

الجملة الفعلية

الجملة الوصفية

القسم الثاني: الجملة الموجزة: وهي التي يذكر فيها أحد عنصري الإسناد فقط؛ إما المسند أو المسند إليه، وهي ثلاثة أنواع:

الاسمية الموجزة

الفعلية الموجزة

الجوابية الموجزة

القسم الثالث: الجملة غير الإسنادية: وهي التي لا إسناد فيها، وهي ستة أنواع:

جملة التعجب

جملة المدح والذم

جملة النداء

جملة القسم

جملة التحذير والإغراء

جملة أسماء الأصوات

بينما نجد بعض المحدثين أمثال الدكتور فاضل السامرائي(٦٤)، والدكتور محمود نحلة(٦٥)، قد أطالا البحث والدراسة ووضع المعايير والضوابط لتقسيمات عدة للجملة؛ إما باعتبار العناصر المكونة للجملة أو باعتبار الدلالة أو التركيب الداخلي للجملة أو الرتبة والترتيب، أو الأساس وما تحول عنه، فنجده يقسم الجملة تقسيمات مفصلة، وهي:

أولًا: الجملة باعتبار البساطة والتركيب، وهي نوعان:

١- **الجملة البسيطة،** وهي نوعان:

الجملة المجردة: وهي التي يخلو ركنا الإسناد فيها من الإضافة.

الجملة الموسعة: وهي التي لا يخلو ركنا الإسناد فيها من الإضافة.

٢- **الجملة المركبة،** وهي نوعان:

الجملة المركبة تركيب إفراد بين جملتين اثنتين.

الجملة المركبة تركيب تعدد بين أكثر من جملتين.

ثانيًا: الجملة باعتبار التمام النحوي، وهي نوعان:

١- التامة: وهي التي يذكر فيها ركنا الإسناد معًا.

٢- الناقصة: وهي التي يحذف منها أحد ركني الجملة.

ثالثًا: الجملة باعتبار التركيب الداخلي، وهي أربعة أنواع:

١- الجملة الاسمية: وهي التي يكون فيها المسند اسمًا.

٢- الجملة الفعلية: وهي التي يكون فيها المسند فعلًا.

٣- الجملة الوصفية: وهي التي يكون فيها المسند وصفًا عاملًا.

٤- الجملة الجمليّة: وهي التي يكون المسند فيها جملة اسمية، أو جملة فعلية، أو جملة وصفية.

رابعًا: الجملة باعتبار الاستقلالية، وهي نوعان:

١- الأصلية: وهي التي تستقل بذاتها.

٢- الفرعية: وهي التي تعتمد على غيرها.

خامسًا: الجملة باعتبار الدلالة، وهي قسمان كبيران، تحت كل قسم منهما أنواع، وهما:

١**- الجملة الخبرية**، ومنها:

الجملة المثبتة، والجملة المنفية، والجملة المؤكدة

٢- **الجملة الإنشائية**، ومنها:

الجملة الطلبية، وتشمل: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض.

الجملة الانفعالية، وتشمل: التمني، والترجي، والمدح، والذم، والتعجب، والندبة، والاستغاثة.

سادسًا: الجملة باعتبار الرتبة والترتيب، وهي نوعان:

١- الجملة مرتبة الرتبة: وهي التي جاء ركناها مرتبين حسب رتبة كل منهما.

٢- الجملة غير مرتبة الرتبة: وهي التي حدث فيها التقديم والتأخير.

سابعًا: الجملة باعتبار الحدث، وهي نوعان:

١- الجملة التي فعلها مبني للمعلوم

٢- الجملة التي فعلها مبني للمجهول

ثامنًا: الجملة باعتبار الأساس، وهي نوعان:

١- الجملة الأساسية: وهي التي تكون تامة بسيطة خبرية مثبتة وفعلها مبني للمعلوم.

٢- الجملة المحولة: وهي التي خالفت شرطًا أو أكثر من شروط الجملة الأساسية.

المبحث الثاني: علم الدلالة وتطور المفهوم

درس النحويون مصطلح الدلالة للجملة تحت مسمى علم دلالة الجملة أو علم الدلالة التركيبية، والتراكيب وخصائصها الدلالية هي موضع دراستنا في هذا البحث في شعر المعتمد بن عباد؛ لذا من الضروري التعرف إلى مصطلح الدلالة وتطوره في الدراسات اللغوية والنحوية خاصة؛ تمهيدًا لدراسات تراكيب شعر ابن عباد كما جاء في ديوانه المجموع محل الدراسة.

أولًا: الدلالة لغةً:

وردت كلمة الدلالة في معاجم العربية في مادة الفعل (دلّ-دلل) مضعف اللام، و"الدَّالُ واللَّامُ أصْلانِ: أحَدُهما: إبانَةُ الشَّيءِ بأمارةٍ تَتعلَّمُها، والآخَرُ: اضْطِرابٌ في الشَّيءِ؛ فالأوَّلُ قولُهم: دَلَلْتُ فُلانًا على الطَّرِيقِ، والدَّليلُ: الأمارَةُ في الشَّيءِ، وهو بيِّنُ الدَّلالةِ والدِّلالةِ"(٦٦)، أما الجَوهريُّ في صحاحه فيرى أن الدَّلالةُ: "مَصدَرُ دَلَّهُ على الطَّرِيقِ دَلالَةً ودِلالَةً ودُلولَةً، في مَعْنى أرْشَدَه"(٦٧)، وورد في أساس البلاغة للزمخشري قوله: "دلل: دلّه على الطريق، وهو دليل المفازة، وهم أدلاؤها، وأَدْدَلَلْت الطريق: اهتديت إليه، وتدلّلت المرأة على زوجها، ودلّت: تدلّ، وهي حسنت الدلّ والدّلال، وذلك أن تريه جرأة عليه في تغنج وتشكل كأنها تخالفه وليس بها خلاف"(٦٨)، وابن منظور يرى أن معنى الدلالة السداد ومنها الدليل، فيقول: "دَلَّه على الشَّيءِ يَدُلُّه دَلًّا ودَلالةً فانْدَلَّ: سدَّده إليه، والدَّلِيلُ: ما يُسْتَدَلُّ به، والدَّلِيلُ: الدَّالُّ، وقد دَلَّه على الطَّرِيقِ يَدُلُّه دَلالةً ودِلالةً

ودُلولةً، والفَتْحُ أَعْلى، والدَّلِيلُ والدِّلِّيلى: الَّذي يَدُلُّك"[٦٩]، وجاء في القاموسِ المحيطِ: "ودَلَّهُ عليه دَلالَةً فانْدَلَّ: سَدَّدَهُ إليه، والدِّلِّيلى: الدَّلالَةُ أو عِلْمُ الدَّليلِ بها ورُسوخُهُ."[٧٠]، فالدلالة بمعناها اللغوي تأتي بمعنى التوجيه والإرشاد والتسديد والتوضيح والإبانة على الطريق أو المقصود؛ إما بالكلام أو الإشارة أو الأمارة، كذلك بأي علامات أخرى لفظية أو غير لفظية؛ فهي عامة تشمل كل ما يوصل إلى المدلول، وهي بذلك تختلف عن مجرد المعنى؛ فالدلالة مجموع المعاني اللغوية التي تتضمنها الجملة؛ فهي بذلك تعني الوسيلة التي نتوصل بها إلى المعنى، وليست مجرد المعنى، وهي بذلك أعم وأشمل وأوسع من المعنى[٧١]، والدلالة كذلك من المثنيات[٧٢] التي تأتي مفتوحة الفاء، فنقول: (دَلالة)، مكسورة الفاء، فنقول: (دِلالة).

ثانيًا: الدلالة اصطلاحًا:

الدلالة بالمفهوم اللغوي الذي يعني البيان والشرح والإيضاح والإبانة والدليل والتسديد تحتاج إليه جميع العلوم[٧٣]؛ فعلم المنطق وعلم التفسير وعلم الحديث وعلوم الأصول كلها تحتاج إلى الدلالة، وشارك فيه علماء النفس وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا حديثًا، وأسهم فيه علماء السياسة والاقتصاد، وجماعات من الفنانين والأدباء، والصحفيين.

وقد عرف الأصْفهانيُّ الدَلالة أنها: "عِبارةٌ عن كَونِه بحيثُ إذا سُمِع أو تُخُيِّل لاحَظَتِ النَّفْسُ مَعْناه"[٧٤]، وقال الزَّرْكَشيُّ: "هي: كَونُ اللَّفظِ بحيثُ إذا أُطلِقَ فَهِم منه المعْنى مَنْ كان عالِمًا بوَضْعِه له"[٧٥]، وكما ذكر ابنُ النَّجَّارِ وظيفة الدلالة أنها: "كَونُ الشَّيءِ يَلزَمُ مِن فَهْمِه فَهْمُ شيءٍ آخَرَ؛ فالشَّيءُ الأوَّلُ: هو الدَّالُّ، والشَّيءُ الثَّاني: هو المِدلولُ"[٧٦]؛ فالدلالة بذلك تعني فَهْمُ أمرٍ مِن أمرٍ، أو كَونُ أمرٍ بحيثُ يُفهَمُ منه أمرٌ آخَرُ، سواء وقع الفَهم بالفِعلِ أو لم يُفهَمْ، وهي بذلك قريبة من تَعْريفِ ابنِ حَزْمٍ وغيرِه[٧٧]، وهو أنَّ الدَّلالةَ: فِعلُ الدَّليلِ، والذي يعنينا هنا هو توضيح مفهوم علم الدلالة عند النحاة المحدثين، مع بيان التطور الذي طال هذا المفهوم.

ثالثًا: الدلالة عند المحدثين:

العلم الذي يهتم ببيان معنى الجملة، ويقصد به تحديد وظيفة معاني أجزاء الجملة أو الوحدات القاموسية المكونة لها، والصلات الدلالية بين مكوناتها، ومعاني الوحدات الصرفية التي تتحقق منها من خلال الصلات

النحوية بين هذه الوحدات[٧٨]، بالإضافة إلى أن الجملة قد تحيل إلى مرجعيات أخرى خارج البنية الداخلية المكونة لها، مما يزيد من دلالتها في التركيب، وهذا الذي يطلق عليه في الدراسات التركيبية والدراسات الدلالية ب(نظرية المرجعية).[٧٩]

وهو عند الدكتور أحمد عمر[٨٠]: العِلمُ الَّذي يَدرُسُ المعْنى، أو دِراسةُ المعْنى، أو ذلك الفَرعُ مِن عِلمِ اللُّغةِ الَّذي يَتناوَلُ نَظريَّةَ المعْنى، أو ذلك الفَرعُ الَّذي يَدرُسُ الشُّروطَ الواجِبَ تَوافُرُها في الرَّمزِ حتَّى يكونَ قادِرًا على حَمْلِ المعْنى، ومن المعاصرين[٨١] من يجعل علم الدلالة مُرادِفًا لدِراسةِ المعْنى؛ فقد عرَّفه (لاينز) بأنَّه: "البَحْثُ في المعْنى بوَجْهٍ عامٍّ"[٨٢]، وعلى ذلك فإنَّ عِلمَ الدَّلالةِ مَعْنِيٌّ بالمعْنى في المقامِ الأوَّلِ، مهتم بدراسته، وطرق الوصول إليه ضمن الجمل والعبارات.

هذه الدلالة التي تعني الإشارة إلى مضمونات الكلمة أو التعبير[٨٣]، وقد استعمل النحاة دلالات نحوية متعددة، منها: "دلالة التضمين: كدلالة الفعل على الحدث، وهي ما تسمى دلالة المادة ودلالة الالتزام: كدلالة الفعل على الفاعل والمكان؛ ودلالة الصيغة: كدلالة الفعل على الزمان"[٨٤]، و"يختص علم الدلالة بدراسة المعنى الذي تدل عليه الكلمة أو العبارة أو الجملة."[٨٥]

رابعًا: موضوع علم الدلالة وتطوره:

موضوع علم الدلالة الأساسي[٨٦] هو المعنى اللغوي الذي ينطلق من معنى المفردة من حيث حالتها المعجمية، ومتابعة التطورات الدلالية والتغيرات التي تأخذها الكلمة في السياقات المختلفة، إذ يصعب تحديد دلالات الكلمة؛ لأنها لا تحمل في ذاتها دلالات مطلقة، وإنما السياق هو الذي يحدد لها دلالاتها الحقيقية، بالإضافة إلى دراسة الأصوات وعلاقات التركيب المؤثرة التي تقضي على الدراسات التكاملية؛ اعتمادًا على رؤية القدماء من النحاة واللغويين وكذلك المحدثين المعاصرين[٨٧]، ومنذ بداية ازدهار هذا العلم في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، وبخاصة عند العالم اللغوي (ماكس مولر)، وذلك في كتابيه (العلم واللغة) عام م، و(العلم والفكر) عام ١٨٨٧م؛ حيث حاول (مولر) فيهما الربط بين اللغة والتحليلات المنطقية للمعنى، ومع بداية القرن العشرين ظهرت أسماء من العلماء أسهموا بأعمالهم في بروز علم الدلالة وظهوره باعتباره علمًا مستقلًا بين بقية علوم اللغة الأخرى، التي كان لها وجودها واستقلالها، كعلم الأصوات وعلم الصرف وعلم

النحو، ثم جاء (ستيفن اولمن) في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين ليشهد علم الدلالة على يديه تقدمًا ونضوجًا؛ حيث يعد من أهم المهتمين بدراسة المعنى، ومشكلاته في النصف الأول من القرن العشرين.(٨٨)

الهوامش:

[١] الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت: ١٧٠هـ)، العين، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، دار الهلال، ٦/ ١٤٣. والجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين –بيروت، ط: ٤، ١٩٨٧م، ٤/ ١٦٦٢، مادة (جمل).

[٢] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط: ١، ١٩٩٨م، ١/١٤٩، مادة (جمل)

[٣] ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر– بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ، ١١/ ١٢٨، مادة (جمل)

[٤] الفيروزآبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان، ط: ٨، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م، ص: ٩٧٩ مادة (جمل).

[٥] سورة الفرقان، آية: ٣٢

[٦] ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ٤، ١/ ١٨.

[٧] الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال –بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م، ص: ٢٣.

[٨] ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان

ط: ١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ١/ ٧٢.

[٩] ابن منظور، لسان العرب، ١٢/ ٥٢٣.

[١٠] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء(ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ١/ ٢٥–٢٦.

[١١] السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ط: ١، ٢٠٠٨م، ١/ ١٨٦–١٨٧.

[١٢] المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب– بيروت، ٨/١.

[١٣] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ١/ ١٨٧.

[١٤] ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: د/ صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب –القاهرة، ط: ١، ٢٠١٠م، ص: ١١.

(١٥) الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، نجم الدين (ت ٦٨٦ ه)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتاب العلمية –بيروت، ١٩٩٥م، ١/ ٨.

(١٦) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١ه)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، ط: ٦، ١٩٨٥م، ص: ٤٩٠.

(١٧) المصدر السابق، ص: ٤٩٠.

(١٨) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين (ت ٧٦١ ه)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط:١١، ١٣٨٣ه، ص: ٤٣–٤٤.

(١٩) ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: ١، ١٤٠٢ه – ١٩٨٢م، ١/١٥٧– ١٥٩–١٦٠ (بتصرف)

(٢٠) ينظر: المصدر السابق ١/١٥٧– ١٥٩–١٦٠ (بتصرف)

(٢١) الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ه)، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط:١، ١٤٠٣ه –١٩٨٣م، ص: ٧٨.

(٢٢) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١ه)، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط: ٣، ١٤١٣ه – ١٩٩٢م، ١/٨٣.

(٢٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت ٢٠٧ه)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة –مصر، ط: ١، ١٠/٢.

(٢٤) ينظر: تعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت ٢٩١ه)، قواعد الشعر، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط: ٢، ١٩٩٥م، ص: ٧٢، ٨٤.

(٢٥) ينظر: ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت ٢٩١ه)، مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف –القاهرة، ١٩٦٠م، ص: ٨٧، ١١٣.

(٢٦) الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد البصري (ت ٥١٦ه)، ملحة الإعراب، دار السلام– القاهرة، ط: ١، ١٤٢٦ه –٢٠٠٥م، ص: ٤.

(٢٧) ينظر: ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ه)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ ١، ١٤٢٤ه–٢٠٠٤م، ١/١٠٣.

(٢٨) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت ٩١١ه)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، ١/٥٥–٥٦.

(٢٩) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط: ٦، ١٩٨٧م، مكتبة الأنجلو المصرية–القاهرة، ص: ٢٧٦–٢٧٧.

(٣٠) المخزومي، مهدي، في النحو العربي – نقد وتوجيه، دار الرائد العربي –بيروت، ط: ٢، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦، ص: ٣٣.

(٣١) السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مكتبة العاني–بغداد، سنة ١٩٦٦م، ص: ٢٠١.

(٣٢) حماسة، محمد حماسة عبداللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر–القاهرة، ص: ٣٠.

(٣٣) نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨م، ص: ٢٥.

(٣٤) نحلة، محمود أحمد، نظام الجملة في شعر المعلقات، ط ١٩٩١م، دار المعرفة الجامعية– القاهرة، ص: ٢٧.

(٣٥) ينظر: بلقاسم دفه، بنية الجملة الطلبية من السور المدنية دراسة نحوية دلالية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر–بسكرة، ٢٠٠٨م، ص: ١٥–١٦.

(٣٦) ينظر: خليل، حلمي، العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٨م، ص: ٧

(٣٧) ينظر: المصدر السابق، ص: ٨.

(٣٨) ينظر: الصحاح، ص ١/ ١٣٨–١٣٩، مادة (ركب).

(٣٩) لسان العرب، ٤٣٢/١.

(٤٠) الهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م، ١٢٤/١٠.

(٤١) القاموس المحيط، ص: ٩١.

(٤٢) الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين –بيروت، ط:١، ١٩٨٧م، ٣٢٦/١.

(٤٣) ينظر: الصحاح، ١٣٨/١

(٤٤) جمهرة اللغة، ٥٢٩/١.

(٤٥) ينظر: لسان العرب، ٤٢٨/١.

(٤٦) العين، ٨٣/٧

(٤٧) التعريفات، ص: ٥٦

(٤٨) تهذيب اللغة، ١/ ١٢٤.

(٤٩) ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، (ت ٧٢٣هـ)، متن الآجرومية، دار الصميعي، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ص: ٥.

(٥٠) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: ٢٨، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م، ١٨/١.

(٥١) المصدر السابق، ١/ ١٣.

(٥٢) عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط: ٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م ١٩٥/١.

(٥٣) ينظر: عبادة، محمد إبراهيم، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، ١٩٨٤م، ص: ٤٩-٥٠، ١٥٢.

(٥٤) ينظر: جامع الدروس العربية، ١/٢٣،١٩. وينظر: الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص ١٥٥،١٥٨.

(٥٥) ينظر: الجرجاني، عبدالقاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، وزارة الثقافة والإعلام، دار لرشيد للنشر-العراق، ١٩٨٢م، ١/٢٧٧.

(٥٦) ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ ه)، نكت الإعراب=قواعد الإعراب ونزهة الطلاب، تحقيق: الشبراوي بن أبي المعاطي المصري الحسني، دار الريادة للنشر والتوزيع، ط: ١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م، ص: ٢١.

(٥٧) ابن جماعة، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكناني الحموي، شرح نكت الإعراب لابن هشام، تحقيق: السيد أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة، ط: ١، ٢٠٠٩م، ص: ١٨.

(٥٨) نكت الإعراب، ص: ٢١.

(٥٩) ينظر: شرح نكت الإعراب، ص: ١٨-١٩.

(٦٠) ينظر: الخصائص، ٢/٤٦.

(٦١) ينظر: أيوب، عبد الرحمن محمد، دراسات نقدية في النحو العربي، القاهرة، ١٠٥٧م، ص: ١٢٦-١٢٧-١٢٨

(٦٢) ينظر: حسن، عباس (ت ١٣٩٨ه)، النحو الوافي، دار المعارف-القاهرة، ط: ١٥، ص: ١٦.

(٦٣) ينظر: حماسة، محمد عبداللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات الجامعة-القاهرة، ١٩٨٤م، ص: ٧٧-٧٨-٧٩.

(٦٤) ينظر: السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع -الأردن، ط: ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ١/ ١١ وما بعدها.

(٦٥) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص ٢٣ وما بعدها.

(٦٦) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٢/٢٥٩.

(٦٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٤/ ١٦٩٨.

(٦٨) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت ٥٣٨ه)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨، مادة (د ل ل)، ١/٢٩٥.

(٦٩) لسان العرب، ١/٣٩٩-٤٠٠.

(٧٠) القاموس المحيط، ص: ١٠٠٠.

(٧١) ينظر: البركاوي، عبدالفتاح عبدالعليم، في الدلالة اللغوية، ط: ٣، ٢٠٠٣م، ص: ٢٢. وينظر: الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ه)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق -بيروت، ط:١، ١٤١٢هـ، ص: ١٢١. وينظر: معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية-القاهرة، ١٩٨٩م-١٤١٠هـ، ١/٤١٥. وينظر: الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة

السياق، جامعة أم القرى–السعودية، ١٤٠٨هـ، ص: ٢٧.

(٧٢) ينظر: البطليوسي، ابن السيد (ن: ٥٢١هـ)، المثلث، تحقيق: صلاح مهدي القرطوسي، دار الرشيد للنشر–العراق، ١٩٨٢م، ٤/٢.

(٧٣) ينظر: السعران، محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي– القاهرة، ط:٢، ١٩٩٧م، ص: ٢١٣.

(٧٤) الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين (ت ٧٤٩ هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط: ١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م، ١٥٤/١.

(٧٥) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط:١، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ٦٨/٢.

(٧٦) ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي المعروف بابن النجار الحنبلي (ت ٩٧٢ هـ)، شرح الكوكب المنير = المختبر المبتكر شرح المختصر، تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط: ٢، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م، ١/ ١٢٥. وينظر: التعريفات للجرجاني، ص: ٩٣.

(٧٧) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (ت ٤٥٦ هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت–لبنان، ٤١/١. وينظر: الكَلْوَذَاني، محفوظ بن أحمد بن الحسن أَبُو الخطاب الكَلْوَذَاني الحنبلي (ت:٥١٠ هـ)، التمهيد في أصول الفقه، تحقيق: مفيد محمد أبو عمشة، محمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، ط:١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م، ٦١/١.

(٧٨) ينظر: عكاشة، محمود، التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة دراسة في الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية، دار النشر للجامعات–القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١١٩.

(٧٩) ينظر: كاظم، ظافر، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية، دار العين–القاهرة، ٢٠١٧م، ص: ٣٩٤.

(٨٠) ينظر: البهنساوي، حسام، علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، مكتبة زهراء الشرق–القاهرة، ط١، ٢٠٠٩م، ص: ١١.

(٨١) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص: ٢١٣.

(٨٢) ينظر: في الدلالة اللغوية، ص: ٢٨.

(٨٣) ينظر: اللبدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: ١، ١٩٨٥م، ص: ٨٣.

(٨٤) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية–القاهرة، د–ط،١٩٩٠م، ١١١/٢.

(٨٥) عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب–القاهرة، ط: ٦، ٢٠٠١م، ص: ١١.

(٨٦) ينظر: رمضان، نادية، اللغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء–الإسكندرية، ص: ١٠٧.

(٨٧) ينظر: علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، ص: ٢٥.

(٨٨) ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٦.